هدانا الله الى الدواء المنصوص عليه بقوله القصر على شوم الشر
ط عن ابي حنيفة قال له هذا الثوب كله بعشرة وقال هاته حتى انظر اليه
او قال حتى آتيك بغيرك فاخذه على هذا وضاع منه فلا شيء عليه ولو قال
هاته فان رضيته احدثه فضاع فهو عليه ذكر الناطفي ثم سئل عن هذا
قال صاحب الثوب هو بعشرة وقال المشاور هاته حتى انظر اليه
فيقضي على ذكر فضاع لا يلزمه شيء لانه احدثه على النظر وان احدثه
على نحو النظر ثم قال انظر الله فضاع ثم خرجه فقال انظر الدنيا
الضمان وهو على ما اخذه عليه اول مرة لانه احدثه على النظر
اشار الى انه ليس بمقبوض على شوم الشري ط احدثه ثوبا وقال
ان رضيته اشتريته فضاع لا شيء عليه ولو قال ان رضيته احدثه لزمه
فعليه قيمته لان المقبوض على شوم الشري اما كان مضمونا اداء كالثمن
شيء حتى ولا احد ضمان الشوم الا ذكر الثوب قبل هو جول اي يدور
وكان ابو حنيفة رحمه الله اولا يقول بالفساد ثم رجع الى قول ابي يوسف
والعوسر والحص ونحوها ثم احتاط فقال قيمته يوم احدثه
لا يوم الخصومة وكذا الولوالجي بناء قبله لانه شوم حتى ذكر الناطفي
محله مقبوضا على شوم الشري محرد ذكر الثوب وان لم يذكر مقداره وعرف
بان المقبوض على سوم الشري بصير بالقبض وان كان مردولت الاشكال
ما ـــــــ فيما يعلو يصير المبيع ونصر والمعاطاة
قبل القبض وهلاكه ونحو ذلك فقيم اشري حاره فوقعها قبل القبض فقتلها
الدوح او لمسها فال سبع ان نصر فابضا كما لو وطيها ولو قطع طرفا
او الثوب شقا فصة كذا طراف العدد ولو تباعا ولقد المشري الثمن
والمبيع سليما فحمله بمكان واحد منهما لقبضه فضاع او هلك سقط
هلك من البايع شيء مبيعه حتى ما كان مضمونا بنفسه كعبد المشري
فاشتراه صار قابضا وكذا لو اشتراه لغير او اشتراه له عبده ولا الدين
ولحوها حتى يطل الهاو تكون لحضره البيع ولا تشترد ها البايع بعد ذلك

قال ـــ يعني لا لحسنها منه لا شتيقا البيع ولو وصفه قوبنا منه لحسنه
لا عكسه قضيه الا ان يقوم البه لم يصح قبع ابن المبيع قبل القبض فهلك
الزاد على البايع شم اشترى في القوله الف من الحنطة او نحوها وهي
مشاورة الهاو قال البايع له اجعلها الى الجرحانة وزنها به فقد ائتمنك
فاخذها وهلكت في الطريق هلكت من المشري ولو شملت فاجر هو لتها
على المشري بخ اشترى شاة الكرم والاشجار وهي عليها لم تسليمها
بالتخلية وان كانت متصلة ملك البايع كالمشاع بخلاف الهبة ط مثله
ولو باع قطنا في دواتي او حنطة في سبل وسلم لذلك لم يصح اداء الثمن
ملكه القبض الا بالقبض والدق لو يصح تسليم دار فيها متاع لغير
المشري او امر فيها اشهاد لغير حكم الشر الا بحكم الهبة ق وقبض
المبيع بالبيع الفاسد بنوب عن قبضه البيع الصحيح بخ اسري ما فانجمد
فلا قبضه بيع البيع فج اسري عبد او امر البايع بالجامه منه فعلا لا
يصير قابضا ط شق لا اصلاح هذا الجشران المشري هي امر البايع بعمل
في المبيع ينقصه يصير قابضا او لا فالقصار والصباغ اجرا ولغد اجر لم يصر
قابضا او لا اجر واحد والحجامة لا ينقصه معنى كالغسل فج الخشن ونحوه
اشترى لحما او سمكا ودهنه ليجيء بالثمن فابطأ حتى البايع فباعه
وحل للمشري اذا علم ذلك شراؤه وتصدق البايع بالثمن لانه ان باعها
باذا البقصان موضوع عن المشري ان باعها فالنقصان ط هشام
عن محمد اسري جراب ثياب هروي او تمر فوضعه لا ذكر الجراب فاله
والوضع في البيع فتح باع شلغة غاليه بثمن لم يره له ان يطالب المشري
بالثمن حتى يخبر الشلغة ويحلها بهذه الشلغة جم اشترى دارا وعيدا
وعروضا وتركها في يد البايع فباعها وقبض فالبيع باطل وان اجازه المشري
فعائدة اجازته الا بيع المبيع قبل القبض وحفظه عليه ف اشترى
حنطة لم يرها فلم يقبضها حتى باعها البايع وعزله وسلمها اليه وافعوها
في البيع البيع وعليه رد الثمن على الاول ثم باع عبده منه بالف

Copy University